

ينشأ عقد الكفالة بين الدائن والكفيل فقط، أين يتعهد الكفيل في هذا العقد أمام الدائن بضمان وفاء الدين إن لم يف به المدين الأصلي، أما الدائن فلا يلتزم عادة بشيء نحو الكفيل، لذا يقال بأن الكفالة عقد ملزم لجاني واحد، بل هي عقد لا يتم إلا بتبادل وتطابق إرادتي كل من الكفيل والدائن، فالكفالة لا تقوم بمجرد إعلان من جانب الكفيل وحده. إن الأصل هو أن الكفالة عقد ملزم لجاني واحد، إلا أنه إذا التزم الدائن نحو الكفيل بدفع مقابل نظير كفالته للدين، فإن الكفالة تصبح عقداً ملزماً للجانبين حيث تنشأ عنه التزامات متبادلة على عاتق كل من الدائن والكفيل، بحيث يعتبر كل منها سبباً لقيام الالتزام المقابل. فإذا تمثل المقابل الذي يدفعه الدائن للكفيل مقابل كفالته للدين في مبلغ من النقود، هل يظل كفالة أم ينقلب إلى عقد تأميني من خطر إعسار المدين؟ أما إن اتجهت إرادة الأطراف إلى أن الكفيل يقتصر دوره على التعهد بتنفيذ التزام المدين إذا لم يقم بوفائه فإن العقد يظل كفالة ولا ينفي عنه هذه الصفة دفع مبلغ من النقود مقابل كفالته.